هيئة الأمر بالفوضى والتنكيل بالعباد

الشعب اليمني باعه طويل مع دين الألفة والمحبة والعدل وعدم الوصاية والكهنوت لا ينبغي أن يفهم أننا مع الرذيلة ، فالمجتمع اليمني بطبعه مناصر للفضيلة

الأنكى أن الأحزاب الوطنية لم تفتح فاهاً أو تنبس ببنت شفة وكأن الأمر لا يعنيها

هل حقاً ما سمعنا عنه من تشكيل هيئة للأمر بالمعروف على حد قولهم وإنها قد بدأت بالتفتيش في ضمائر الناس في بعض محافظات الجمهورية؟؟ .. هل يعقل أنه بعد مضي أكثر من أربعة عقود على ثورة سبتمبر الخالدة، والرابع عشر من أكتوبر المجيدة ، وإعادة تحقيق وحدة الوطن في الثاني والعشرين من مايو في العام 1990م والتي تعتبر بحق ثورة كل الثورات ، هل بعد كل هذا يأتي إلينا نفر من الناس ينصبون أنفسهم فوق دستور الجمهورية اليمنية وقوانينها ونظمها؟!

أحمد عبدالله مثنى

في تقديرنا إن هذا هو المنكر بشحمه ولحمه لأن مثل هذه الدعوات تكون في أساسها مخالفة لدين رب العالمين الذي أمرنا بأن نخالف الرهبنة والكهنوت ليكون المسلم على علاقة مباشرة مع المولى عزوجل وبدون الوساطة التي تتجلى في مثل هذه الدعوات.

هل يعقل هذا أو يعقل أن يكون هناك من لايزال بعقلية (أحمد يا جناه) ويريد أن يضع نفسه موضع دستور الجمهورية ويعطي لنفسه الحق في ملاحقه الناس وإلحاق الضرر بمواطني البلاد والحد من حرياتهم التي ناضلوا من أجلها ومن أجل أن يوجد دستور وقوانين ونظم تكون مرجعية يلجأ إليها كل الناس في هذه الأرض الطيبة؟ ! فأين أحفاد العلماء والمفكرين والأدباء أبطال ثورة 48م ، التي أحبطت بفعل عوامل خارجية، الذين قدموا أرواحهم من اجل الدستور والنظم والقوانين؟ وأين أحفاد الثلايا في حركته والتضحيات الجسام لمناضلي أبناء اليمن الأبرار من تنظيم الضباط الأحرار ومن جبهة التحرير والجبهة القومية والتيار المدني واليساري وأبناء القبائل الأوفياء وعلماء اليمن الحقيقيين في دحر الكهنوت وكل أشكال التخلف في آخر محاولاتهم لحصار صنعاء في السبعين وكيف كان الرد حاسماً لنصرة الثورة والتحديث والتجديد.

هل يعقل أنه في القرن الحادي والعشرين، عشرات الملايين يتحكم في قدرهم ومشيئتهم ومختلف أمورهم نفر من الناس بعدد أصابع اليد ، ينصبون أنفسهم أوصياء على دين رب العالمين وعلى الشعب المسلم الذي بذل كل غال ونفيس من اجل الدفاع عن الإسلام وعن الثورة والجمهورية والوحدة المباركة.. وهؤلاء النفر لا أحد من هذه الملايين يجهل مواقفهم المعادية للثورة والجمهورية والوحدة المباركة، بل ولكل أمر جديد في مسار الحياة المتطورة التي تشهدها البلاد أرضا وإنساناً.

والأدهى من كل ذلك أنهم يريدون أن يمرروا مثل هذه الأفكار المحنطة على شعبنا ويعيدوه إلى عصور الكنيسة تلك التي كان القس فيها يتحكم في مصائر الناس وفي مختلف شؤونهم على أنه وصي إلهي وهو وضع عفى عليه الزمن، حيث لم يعد للكنيسة علاقة بالسياسة وأمور السلطات وهم يريدون ذلك باسم الإسلام ، وكأن العلماء الحقيقيين والعديد من الناس في بلادنا لا يعرفون أن الإسلام يحرم مثل هذه الوصايات على الإسلام والمسلمين.

والأنكى من كل ذلك أن الأحزاب الوطنية اليسارية والتقدمية بما فيها الحزب الحاكم، لم يفتح فاه أو تنبس ببنت شفة وكأن الأمر لا يعنيهم في شيء، متناسين أن مثل هذه الزلات ستأتي على الأخضر واليابس ولسوف يسجل التاريخ مثل هذه الانهزامية النكراء لمدعي التحديث سواء كانت السلطة أم المعارضة.. والمعذرة من مثل عبارة (مدعي) لكني أجدها مناسبة لكل الأحزاب ولكل منظمات المجتمع المدني ولكل النقابات والاتحادات ومختلف التيارات حتى الاخوانيه منها، لأنها أضحت حزباً سياسياً له مكانته في الساحة اليمنية.

أقول أيها الأحباب من مختلف شرائح الوطن، ومن كل بيت في هذا الوطن الغالي إنه معلوم للجميع أن كل بيت في شمال الوطن أو جنوبه قبل أن يتوحد قدم تضحية من اجل الثورة والتحديث والتجديد والوحدة المباركة.. أقول إن عليكم الوقوف أمام هذا المد الرجعي الكهنوتي المتخلف وأمام هذه الإرادة التي لاتسعد ولا يروق لها بال إلا بالتصيد في الماء العكر وبإطلاق مثل هذه الدعوات التي لاتريد من خلالها المحافظة على الفضيلة وإنما على المصالح ، ذلك لأن الفضيلة هي سمة مجتمعية، وليس من هو أحرص عليها مثل المجتمع اليمني، بل هؤلاء الدعاة هم دعاة أمور أخرى سيكشف عنها المستقبل، هم يريدون أن يجعلوا من أنفسهم أوصياء على دين رب العالمين الذي لا يعطي الحق في المساءلة والحساب إلا لنفسه باعتباره خالق الكون والناس أجمعين وهم بذلك يريدون أن يفرضوا هيمنتهم على هذا البلد خارج قيمه ودينه الإسلامي الحنيف ودستوره ونظمه وقوانينه التي ناضل وضحى من أجلها على امتداد القرن فهم يدعون تحت عباءة الإسلام وهم دعاة التخلف في أرقى صوره وأشكاله.

ثم لماذا في هذا التوقيت من اجل إعادة نظام (أحمد يا جناه) ؟!فالشقيقة المملكة العربية السعودية ، لم تمكن هذه الهيئة إلا بموجب وفاق سياسي وليس ديني بين بيت آل سعود وبيت آل الشيخ وهم الآن بصدد الحد من هيمنة هذه المؤسسة التي كان ضررها أكثر من نفعها اجتماعياً وسياسياً وتطوراً كان له ما يبرره في المراحل السالفة على تأسيس الدولة السعودية التي أضحت الآن قادرة ليس على بسط كل نفوذها فقط بل هي دولة عظيمة ومهمة في منطقة الشرق الأوسط والجزيرة العربية.

ثم السؤال الأهم تقريباً في هذه العجالة هو حول هذه الوزارة المسماة بحقوق الإنسان وحول المواثيق الدولية المتعلقة بهذه الحقوق والمؤتمرات التي تعقد وتصرف عليها الدولة من أموال الشعب وقدراته المادية، هذه المؤتمرات المتعلقة بثقافة التسامح ونبذ الفرقة والتضييق على الناس ، وكذا الدعوة إلى فض الاشتباك بين الدين والسياسة، ورفض الاستغلال السياسي للدين مثل الذي يدعو إليه هؤلاء النفر، فهم سياسيون ولا تمت دعوتهم إلى الدين بصلة.

ثم ماهو رأي وزارة الحقوق في مثل هكذا تصانيف،؟؟؟.. اليس لهذه الوزارة من حقوق فهي تدعي أنها الحامية لحقوق الإنسان وأنه تقع على عاتقها مهام جسام تتعلق بالحريات وبمختلف الحقوق المدنية والسياسية ويقع في مقدمة هذه الحقوق حماية الأعراض والأفكار والرأي والرأي المخالف وكذا حقوق المواطنين في ارتياد الشواطئ والمنتجعات والنوادي العامة ومختلف محلات التنزه ليستنشق الناس هواء نقياً خالياً من ثاني أكسيد الكربون لأمثال هذه الدعوات ، ثم ماهو رأي وزارة السياحة في مثل هكذا دعوات، والأهم من كل ذلك ماهو رأي وزارة الأوقاف خاصة والسياحة في بلادنا تأخذ في أساسها هذا الطابع ألا وهو الطابع التاريخي والسياحي الثقافي ، وأنا اقترح أنه في حالة ملاقاة مثل هذه الدعوات شيئاً من الاستجابة فإني اقترح تسليمهم وزارة العدل والنيابة العامة ووزارة السياحة والثقافة والداخلية وغيرها من الوزارات ، أما التعليم والتعليم الجامعي فهما في الجيب.

ولا ينبغي أن يفهم من هذا أننا مع الرذيلة ، كلا وألف كلا فالمجتمع اليمني بطبعه مناصر للفضيلة ولايمكن له أن يغض الطرف إذا وجد شيئاً من الرذيلة وذلك من خلال أجهزته الرسمية التي وجدت وفقاً لدستوره وقوانينه وأنظمته ألم يكن الإيمان يمانياً والحكمة يمانية لأننا موحدون لله الواحد قبل الإسلام؟!

والشعب اليمني باعه طويل مع دين الألفة والمحبة والعدل وعدم الوصاية والكهنوت ولأننا أصحاب حضارة معلومة للخاص والعام وقد قال فينا القائد والزعيم صلوات الله عليه وسلامه (أتاكم أهل اليمن هم أرق أفئدة وألين قلوباً ، الإيمان يمان والحكمة يمانية) ، ونحن هنا نعزز قول الزعيم الأعظم بحكمة اليمانيين وكذا قول المولى عزوجل وهو يخاطب نبيه الكريم فيقول له (... لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر) وليس أنت يا محمد أيها الإنسان الفقير إلى الله فكيف بكم يا من تدعون الحفاظ على الفضيلة في مجتمع ناضل وما يزال يناضل من اجل أن تسود كل أشكال الفضيلة والعدل وفق أسس ومعايير ونظم وقوانين وليس وفق مشيئتكم التي تختزن مختلف أشكال الحقد والكراهية للثورة والجمهورية والوحدة ولناس هذا الوطن الذين يتطلعون إلى تحقيق المزيد من الحريات العامة وإلى المزيد من التحديث والتجديد في مختلف أشكال الحياة وفي المساواة بين الحقوق والمواطنة للرجل والمرأة وهي فعلا اليوم تشهد العديد من النقلات على هذا الطريق!

ولربما أوشكوا أو هم في طريقهم إلى إخراجها من دائرة الوفاق الذي

مع الأحداث

يا دعاة الفدراليات المتعجلة.. بالله تمهلوا

د. محمد عاكف جمال

يشهد العراق منذ سقوط النظام السابق في التاسع من أبريل 2003، ظاهرة سياسية غريبة لم يستطع أن يتنبأ بحدوثها أحد من قبل، وذلك لتعارضها مع ما يضمه الإرث السياسي العراقي الثري من مواقف ومن أحداث تراكمت في الساحة السياسية العراقية على مدى عدة عقود من الزمن، وشهدت على الدوام استقطاباً ملفتاً للنظر سربل مشهدها بالدماء في مناسبات عديدة.

إذ لم يحدث في تاريخ العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، في مطلع عشرينات القرن المنصرم، أن وصلت إلى الحكم أحزاب وقوى تنتمي إلى اليمين السياسي (ديني وعرقي)، في ظروف استثنائية لا تجد فيها هذه الأحزاب والقوى غضاضة في إقامة تحالفات مع قوى ليبرالية وقوى يسارية ترى هي الأخرى أن لا غضاضة في هكذا تحالفات.

ولعل مما يضاعف من غرابة هذا المشهد هو أن عراب العملية السياسية في العراق والشاهد عليها، الولايات المتحدة، لا تجد نفسها محرجة في استمرار إشرافها على عرض هذا السيناريو المثير للجدل على الملأ، وهي كما هو معروف عنها لا تخفي عداوتها الشديدة لقوى اليمين ذات الطابع الديني الإسلامي، وهي في الوقت نفسه خصم قديم ولدود للحركات اليسارية التي ناصبتها العداء ولم تزل منذ عشرات السنين.

قوى اليمين السياسي، العرقية والدينية، هي التي كسبت حتى الآن من توظيف هذه المعادلة السياسية الغريبة في صناعة القرار السياسي في العراق، فقد نجحت مرتين في تحقيق أهدافها: المرة الأولى في وضع أجندتها في قوالب دستورية أكسبتها شرعية برلمانية، والمرة الثانية في حيازتها مباركة القوى الليبرالية واليسارية على ما انتهجت من سياسات، أصبحت تلجم بها أفواه من يشكك في نواياها.

أبرز ما جاء به الوضع الجديد في العراق وكرس في الدستور، بشكل متعجل يثير التساؤلات، هو الفيدرالية التي أصبحت تميز العراق عن بقية دول المنطقة التي لا وجود لمصطلح كهذا في قاموسها السياسي وتخلو دساتيرها منه. والحقيقة أن دخول هذا المصطلح إلى المعجم السياسي العراقي قد جاء مترافقاً مع دخول مصطلح الديمقراطية، وكأن هذه الأخيرة لا تستقيم ولا يتصلب عودها إلا به.

ولم تتردد الجهات التي تقف خلف الفدرالية وتروج لها في الإسراع في مد البساط الأحمر لها، وتمهيد الطريق لوضعها موضع التنفيذ، فعملت على تشريع قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم في الثامن عشر من سبتمبر 2007.

هذا في الوقت الذي كان فيه معظم العراقيين في أمس الحاجة إلى صدور تشريعات تعالج واقع حياتهم اليومية المضنية، حيث يتفشى الجهل والبطالة وتتردى الخدمات على مختلف المستويات بشكل خطير، إلى الدرجة التي تصبح فيها هذه الضروريات بضاعة كمالية لمن لا يسكن المنطقة الخضراء، موطن الفيدرالية حيث ولدت ولما يتم فطامها بعد.

الأجندة المتعلقة بالفدرالية قابلة للتفسير والتطبيق بشكل يجعل تفكيك الدولة العراقية إلى كيانات مصطنعة، عملية ديمقراطية تتمتع بغطاء الدستور ومباركته، وبعبارة أخرى يجعل تفكيك العراق أحد الاستحقاقات الدستورية. فالدستور العراقي الجديد قد صُمم لجعل المركز (العاصمة) في منتهى الضعف في الداخل والخارج، عن طريق سحب سلطاته وصلاحياته.

ومنحها للحكومات التي ستتشكل في الأقاليم التي خصص لها الباب الخامس من الدستور، حيث احتوى هذا الباب في عدد من مواده على إشكاليات قابلة للتأويل على أكثر من وجه، وليست الأزمة السياسية الأخيرة التي عصفت بالتحالفات القائمة حول قضية كركوك إلا إحداها.

الفدرالية تعني اتحاداً بين كيانات صغيرة لتكوين كيان أكبر، لتكوين دولة لها حكومة مركزية تقوم نيابة عن هذه المكونات بإدارة الشؤون السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتربوية وغير ذلك من اختصاصات الدولة.

قد يكون هذا الاتحاد اختيارياً (سويسرا) أو قسرياً (روسيا)، وسواء كان الاتحاد هذا أو ذاك فإن الكيانات المنضوية فيه تتمتع عادة بقدر محدود من سلطات الحكم يختلف حجمه من دولة إلى دولة أخرى، كما أن اتحاد هذه الكيانات في دولة فيدرالية قد يكون على أسس عرقية أو دينية أو مناطقية.

التوجه نحو الفدرالية في العراق يرجع في الأساس إلى حاجة قانونية واستيعاب دستوري لواقع فرض نفسه منذ عام 1991، حين تمتع الأكراد بوضع سياسي واقتصادي وإداري أقرب إلى وضع الدولة المستقلة، بمباركة وحماية أميركية.

إلا أن مشروع الفدرالية الكردي قد أسال لعاب لاعبين آخرين في العملية السياسية، أصبحوا كباراً في ظل الأوضاع الاستثنائية التي يمر بها العراق، حيث وظفت بنجاح الانتماءات العرقية والطائفية، وأكسبت زعماءها مواقع متميزة غير قادرين على إشغالها خارج الأردية العرقية والمذهبية التي يتبرقعون بها.

وأصبحوا قادرين من مواقعهم هذه على إبرام صفقات سياسية مع بعضهم البعض، وهي صفقات أقرب في جوهرها إلى الصفقات التجارية. وهؤلاء يحملون أحلاماً كبيرة باتوا يرون تحقيقها أمراً ممكناً، حيث اختلط الحابل بالنابل وتراجع الوطن ومصالحه خطوات كبيرة إلى الوراء، وأصبح جل شعبه غارقا في النقاش حول سفاسف مصطنعة اكتسبت قدسية طوباوية قاصرة عن توفير فرصة عمل لعاطل أو رغيف خبز لجائع.

الدعوة إلى إنشاء أقاليم ذات طابع فدرالي في الوسط أو في الجنوب أو في محافظة واحدة من محافظات الجنوب، كما حملت إلينا وسائل الإعلام مؤخراً، تبدو وكأنها دعوة لاجتياز حواجز كبيرة وخطيرة، وقفزة لا تُعرف عقباها على تاريخ الوسط والجنوب الذي يتشابه في كل شيء.

فأبناؤه يتكلمون لغة واحدة ويدينون بدين واحد وينتمون إلى عرق واحد، ولا فرق بين لون بشرتهم أو لون أعينهم أو ثقافتهم، وليست هنالك معالم جغرافية مميزة صنعت ثقافة وتاريخاً مختلفاً لدى هؤلاء أو هؤلاء، وليس بينهم خلاف حول عائدية أرض أو مدينة أو ما شابه ذلك. فما الذي يكمن وراء دعوات كهذه؟ سؤال سوف لن نتعب أنفسنا بالإجابة عنه، بل سنترك مهمة ذلك لما هو قادم من أحداث في العراق.

الفدرالية قد تحوي في ذاتها نزعة انفصالية مدمرة للبلد، خاصة في حالة غياب تقاليد ديمقراطية تغلغلت في البنية الثقافية للمجتمع على أمد طويل وصنعت من أفراده بناة حقيقيين واعين لخطورة ما يدلون به من آراء، مع الفدرالية أو ضدها، وليسوا مجرد إمعات جردتهم قياداتهم العرقية والمذهبية من إرادة التفكير والتدبير.

عن / جريدة «البيان» الإماراتية

بكل الاتجاهات

لعبة فيديو جديدة تصور مرتزقة يغزون فنزويلا

الرئيس الفنزويلي هوجو فيز تشافيز

كراكاس /14أكتوبر/رويترز:

تطرح شركة أمريكية في مطلع هذا الأسبوع لعبة فيديو جديدة تصور مرتزقة يهاجمون فنزويلا ولاقت انتقادات في الدولة الغنية بالنفط الواقعة في أمريكا اللاتينية بوصفها مخططا للغزو.

ومن المرجح أن يثير طرح هذه اللعبة غضب حلفاء الرئيس هوجو تشافيز وهو مناهض لواشنطن هدد في الماضي بوقف صادرات النفط إلى الولايات المتحدة.

وقالت الشركة في بيان صحفي إن لعبة «المرتزقة 2.. العالم في لهب» ستطرح اليوم الأحد من جانب وحدة بشركة «الكترونيكس ارتس» وهي تصور «فنزويلا مدمرة بشكل كامل».

وتقول الشركة عن اللعبة في موقعها على الانترنت «طاغية متعطش للسلطة يستخدم إمدادات نفط فنزويلا للإطاحة بالحكومة وتحويل البلاد إلى منطقة حرب».

وفي 2006 عندما أعلن عن اللعبة لأول مرة وصفها مشرعون من ائتلاف تشافيز بأنها نموذج لحملة دعائية بتحريض من الحكومة ضد الرئيس تشافيز قد تساعد في الإعداد نفسيا لغزو حقيقي.

وقال جيف براون المتحدث باسم «الكترونيك ارتس» إن «كل الجدل المثار حول هذا هو من نوع من الهزل». «في نهاية الامر يتعين أن تذكر نفسك بأنها لعبة فيديو بكل معنى الكلمة».

وقالت الحكومة انها لا يمكنها التعليق على طرح هذه اللعبة على الفور.

متحف ايطالي يتحدى البابا ويرفض رفع تمثال لضفدعة مصلوبة

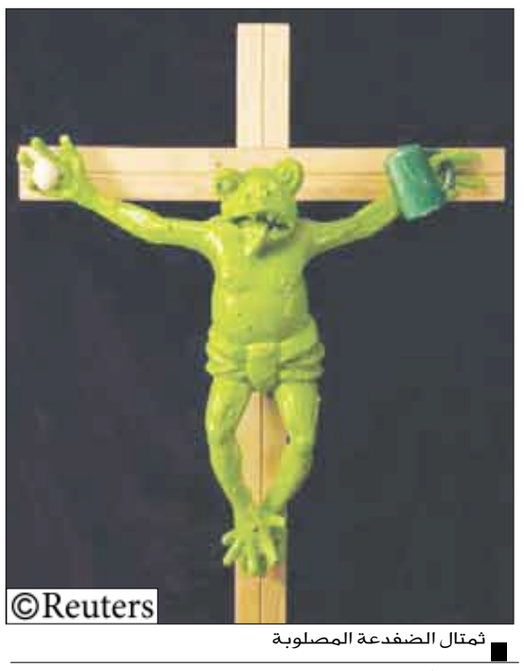

تمثال الضفدعة المصلوبة

روما /14أكتوبر/ رويترز:

تحدى متحف ايطالي البابا بنديكت السادس عشر ورفض إزالة تمثال من الفن الحديث يصور ضفدعة خضراء مصلوبة تحمل قدحا من الجعة وبيضة كان الفاتيكان قد أدانه واعتبره مسيئا للدين.

وقرر مجلس إدارة متحف موسيون في مدينة بولزانو بشمال ايطاليا بأغلبية الأصوات أن الضفدعة عمل فني وأنها ستظل في مكانها طوال فترة المعرض.

ويصور التمثال الخشبي وهو من أعمال الفنان الألماني الراحل مارتن كيبنبرجر ضفدعة طولها حوالي متر و30 سنتيمترا مصلوبة على صليب بني وتحمل قدحا من الجعة في يد وبيضة في اليد الأخرى ، وترتدي الضفدعة التي أطلق عليها «الاقدام أولا» لباسا باللون الأخضر ومصلوبة بالمسامير من اليدين والقدمين بنفس طريقة صلب المسيح. ويتدلى لسانها الأخضر من فمها.

وعرضت أعمال كيبنبرجر في صالتي عرض تيت مودرن وساتشي في لندن وبينالي فينيسيا ومن المقرر عرض أعماله في لوس انجليس ونيويورك.

وقال مسؤولو المتحف إن كيبنبرجر الذي توفي في عام 1997 اعتبرها صورة ذاتية توضح القلق الإنساني. ولم يوافق البابا بنديكت وهو ألماني أيضا على هذا الرأي.

المرأة تشارك في الانتخابات بنسبة عالية جداً فقد ارتفع عدد المشاركات من (478.790) عام 1993م إلى (1272.073) عام 1997م وارتفع الرقم أكثر فأكثر في عام 2003م ويتوقع أن يزيد هذا العام بطريقة أفضل وأكثر تحقيقاً للأهداف من الأعوام السابقة.

مقارنة بالشريعة الإسلامية

حقوق المرأة في التشريعات اليمنية

عبدالله محمد معوضة

إن تنافس الأحزاب السياسية على اجتذاب صوت المرأة جعلها تفكر في الحصول من تلك الأحزاب على ما يلبي طموحها كمرشحة وقد وعدت بعض الأحزاب بتخصيص نسب في المجالس البرلمان تلبي هذا الطموح حيث اعتبرت المرأة أن بعض الأحزاب السياسية قد اتسمت بعدم الوفاء بفوز المرأة بعضوية مجلس النواب، بل بعض الأحزاب لم تكن متفاعلة معها حتى منذ بداية الترشح واعتبرتها صوتاً فقط يحقق نجاح الرجال أما المشاركة في الحكومة فإن المرأة قد أصبحت تشغل منصب وزير ووكيل وزارة وسفير ورئيس هيئة ومؤسسة بأعداد وفردية وهي وإن كانت تطمح للمزيد فهو طموح مشروع تحكمه القدرة والكفاءة والتخصص والنجاح والواضح في الميدان الذي تحقق لمناصب تشغلها المرأة وكذلك تشارك المرأة في المجلس الاستشاري وهو مجلس من أهم مجالس الخبراء في اليمن ويعد نفسه الآن للدخول في ثنائية برلمانية وسوف تكون المرأة عضواً في هذا المجلس سواء بالانتخابات أو التعيين وكذلك المشاركة في المجالس المحلية الحالية وإن كانت لا تلبي طموح المرأة ولكنها ومن خلال ما أعتبر نموذجاً لنجاحها في المجالس المحلية فالانتخابات القادمة واعدة للمرأة بفوز أكبر أما على مستوى السلك الأمني والعسكري فقد كانت البداية مشجعة جداً بنجاح الدفعة الأولى من النساء في تولي مهام الشرطة في العديد من المناسبات وكذلك ممارسة النشاط اليومي في لمطارات والموانئ والمؤسسات الحكومية والمستشفيات وغيرها وهي تتجه الآن نحو الحصول على حق أكبر من هذا المجال وحقيقة أن وجود المرأة في هذا المجال أصبح من الضروريات وحرصاً على تطبيق النظام . فلا يحق للرجل أن يفتش المرأة في حفل أو مدخل من المداخل في المؤسسات أو المطارات وغيرها وهي مهمة المرأة وهي ناجحة فيها بكل المقاييس وعودة إلى ما كانت تطمح إليه المرأة قبل عام 1990م فقد أصبحت المرأة قاضية ومحامية في عموم محافظات الجمهورية وارتفع العدد بعد أن كان في عام 1995م لا يصل إلى (70) قضية ومحامية وهو قليل جداً وفتح معهد القضاء العالي الباب للنساء للدخول فيه التخرج للعمل في السلك القضائي وللمرة الأولى يعاد الإعلان من أجل شريحة النساء.

وكذلك المرأة في منظمات المجتمع المدني اثبتت نجاحاً ملحوظاً فالعدد الأكبر من الجمعيات والمؤسسات الخيرية الناجحة تقودها النساء ومن يلاحظ أعداد الجمعيات المتوقف نشاطها سيجد القدر القليل جداً من الجمعيات النسوية التي توقف نشاطها وكذلك إنشاء الجمعيات الجديدة للنساء أكثر من الرجال وهذه إحصائية يمكن الإطلاع عليها من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومكانتها في المحافظات التي تتولى حقيقة هذه الوزارة امرأة من أصدق نساء اليمن وكذلك في القانون التجاري وقانون إنشاء الشركات والمؤسسات حق المرأة مكفول بكامله دون زيادة أو نقص أما في مجال التعليم فرغم أن المرأة لا تزال متأخرة لأنها حرمت طويلاً من هذا الحق قبل قيام الثورة ثم توفرت الفرصة بنسب متفاوتة بعد الثورة على مستوى الجمهورية وفقاً للظروف التي كانت سائدة خاصة آنذاك لا أن لاهتمام اليوم يفوق أي وقت مضى، وقد أصبحت المدارس متوفرة للإناث مثل الذكور في عموم المناطق الحضرية وتتفاوت في الريف وفقاً لمستوى الكثافة السكانية والأنشطة الاجتماعية التي تغلب بعضها وتقف عائقاً أمام تعليم الفتاة لانشغالها بالرعي أو الاحتطاب أو جلب المياه من أماكن بعيدة أو غيرها من الأنشطة المحصورة على الإناث من سن صغيرة ولا تتاح لهن التعليم منذ الصفوف الأولى فكان على الدولة أن تقوم بمعالجة هذا الواقع المرير فأحدثت تعليم محو الأمية الذي اثبت النساء تقدماً وتفوقاً فيه على الرجال بالإضافة إلى استحداث الأنشطة الأخرى ضمن برنامج الأسرة المنتجة وغيرها من البرامج وبدأت المرأة تحتل رقماً وتشكل نسبة من التعليم هي في ارتفاع كل عام في مجالات التعليم والتدريس والإدارة المدرسية وقد بلغ نسبة الملتحقات بالجامعات من إجمالي النساء المتعلمات 25٪.